

أسوشيتد برس": الجيش المصري يزيد من سيطرته الاقتصادية لأغراض سياسية



الأحد 9 أكتوبر 2016 م

سلط تقرير لوكالة "أسوشيتد برس" الأميركية الضوء على تزايد الدور الاقتصادي للجيش المصري لأغراض سياسية

وقالت الوكالة إنه فيما تستعد مصر لإجراءات تفتيشية، وسع الجيش دوره الاقتصادي لمساعدة زعيم عصابة الانقلاب "عبدالفتاح السيسي" أحياناً في خفض الأسعار على الفقراة وعلى مدار عقود لعب الجيش -الذي جاء منه جميع الرؤساء باستثناء واحد فقط- دوراً رئيسياً مبهماً في الاقتصاد منتجًا كل شيء من الغسالات إلى المكرونة، جنباً إلى جنب مع إنشاء الطرق وتشغيل محطات البترول، وبقدوم السيسي الذي انقلب على أول رئيس منتخب ديمقراطي "محمد مرسي" في 2013 إلى السلطة، أصبحت مشاركة الجيش في الاقتصاد أكثر وضوحاً في ظل إجراءات القشف ونقص الدولار وارتفاع الأسعار.

وأشارت إلى أنه في مقابل الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي فإنه من المرتقب خفض الحكومة لقيمة العملة بعد أن فرضت بالفعل ضريبة القيمة المضافة.

وأضافت: خلال شهر أغسطس تدخل الجيش لحل مشكلة نقص لبن الأطفال، ووعد بالتدخل من أجل إستيراده وبيعه بنصف السعر، كما لعب الجيش دوراً في المشاريع الكبرى التي تم الترويج لها على أنها جزء من خطة إنعاش إقتصاد البلاد مثل توسيعة قناة السويس.

يقول رامي عدلي، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية: "يسعى الجيش إلى زيادة دوره في القطاعات الاقتصادية الجديدة، ومن الصعب حساب حصته في الاقتصاد، وتفاصيل موازنته غير مسموح بنشرها، لكن المحللون يقولون إنها في تزايد".

ويؤكد يزيد صايغ، الباحث البارز بمعهد "كارنيجي" الشرقي الأوسط، تزايد دور الجيش الاقتصادي كما وكيفاً فمجموعات المصالح داخل الجيش وجدوا الفرصة في الحصول على المشاريع المرحبة.

في حين يرى رامي عدلي أنه بالرغم من كل هذه التوسعات إلا أن حصة الجيش مازالت صغيرة فباستثناء قطاع إنشاء الطرق الذي يحتل الجيش فيه من سبعة إلى ثمانية بالمائة وهو ما يعد جزءاً كبيراً، فإن الجيش ليس لديه حصة كبيرة في القطاعات الأخرى، وحتى في قطاع محطات الغاز، فإن الجيش لا يستطيع منافسة شركات مثل "توتال"، وتبقى حصته في مجال صناعة المياه المعيبة منخفضة.

ويرى التقرير أن تقليص مبارك من الدور الاقتصادي للجيش لصالح مجموعة من رجال الأعمال في حزبه، قد ساعد على إطاحة الجيش به.

ويقول يزيد صايغ "في ظل وجود مبارك في الحكم، كان دور الجيش بارزاً، لكنه لم يكن لاعب رئيساً اقتصادياً أو سياسياً، الآن فإن الأنشطة الاقتصادية للجيش حالياً لا تهدف فقط إلى الربح، إنvestments الجيش الآن سياسية ولصالح دوره السياسي، وما يعتبره الجيش دفاع عن الدولة من الإنهاك".

ويختتم التقرير بالإشارة إلى دفاع السيسي عن توسيع إقتصاد الجيش، حيث أكد أن الجيش لا يقوم بذلك من أجل إغناه نفسه، وأنه يقوم بذلك وفقاً لأوامر من رئيس الجمهورية ووزير الدفاع.